تقرير خاص

بإنجازات كلية الحقوق

للعام الجامعي

٢٠١٩/٢٠١٨

معالي الأستاذ الدكتور أحمد علي خليف العويدي

عميد كلية الحقوق

الدكتور خلدون قطيشات

نائب عميد كلية الحقوق الأسبق

الأستاذ الدكتور عبد الرحمن جمعه

رئيس قسم القانون الخاص

الدكتور عوض الليمون

رئيس قسم القانون العام

الدكتور معاذ الزعبي

مساعد العميد لشؤون التطوير والجودة

الدكتور توفيق المجالي

مساعد العميد لشؤون الطلبة

كلية الحقوق تلتقي بطلبتها

التقى الأستاذ الدكتور أحمد علي العويدي / عميد كلية الحقوق في الجامعة الأردنية الطلبة الجدد في إطار برنامج الكلية ببدء العام الجامعي الجديد ، وقد حضر اللقاء الدكتور خلدون قطيشات (نائب العميد (والدكتور عوض الليمون/ رئيس قسم القانون العام بالنيابة والدكتور توفيق المجالي / مساعد العميد لشؤون الطلبة والدكتور معاذ الزعبي / مساعد العميد لشؤون التطوير والجودة .

وتحدث العميد عن مجموعه القضايا والمواضيع التي تهم الطلبة ، واختتم اللقاء بإجراء حوار بين العميد والطلبة ، أجاب فيها العميد على اسئلة الطلبة واستفساراتهم.

اجتماع العميد مع اتحاد الطلبة والناشطين

اجتمع معالي الاستاذ الدكتور أحمد العويدي والدكتور توفيق المجالي مساعد العميد لشؤون الطلبة بأعضاء اتحاد الطلبة ممثلي كلية الحقوق والطلبة الناشطين بالفعاليات الطلابية كخطوة لتعزيز فعالية الانشطة الطلابية غير المنهجية وتقديم دعم اللازمة لتلك الفعاليات ضمن الاطر القانونية وقد ركز معالي العميد على جملة من القضايا التي تخص الانشطة الطلابية ومن اهمها توحيد الجهود والتعاون المشترك ونبذ عوامل العنف الجامعي والتأكيد على ان تنطلق الانشطة الطلابية من الثوابت الوطنية والعقدية وبما ينسجم مع ثقافة وتكوين المجتمع الاردني.

"ورش توعوية حول " التعاونيات كوسيلة لتمكين المرأة اقتصادياً

عقد مركز دراسات المرأة في الجامعة الأردنية بالتعاون مع كلية الحقوق واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وبدعم من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون ورشا توعوية للطلبة الخريجين لترويج التعاونيات كنموذج لزيادة المشاركة الاقتصادية بشكل عام وبشكل خاص للنساء .وجاءت الورش ضمن مشروع تعزيز مشاركة المرأة في التعاونيات لتطوير أداء التعاونيات النسائية الحالية، والتحفيز لتأسيس تعاونيات جديدة يمكنها أن تكون وسيلة لزيادة قدرة المرأة الاقتصادية وتحديداً في المناطق الأكثر تأثراً باللاجئين.

حيث لوحظ غياب الفهم الواضح لموضوع العمل التعاوني ومفاهيم التعاون الدولية في المجتمع المحلي، وبناء عليه تم التنسيق لعقد ورش توعوية في الجامعات الأردنية للطلبة الخريجين في المحافظات المستهدفة من المشروع التي من ضمنها العاصمة عمان.وتناولت الورش التوعوية عدة محاور منها؛ توضيح لمفهوم الجمعية التعاونية، وأهداف العمل التعاوني، والفرق بين التعاونيات والشركات، والفرق بين التعاونية والجمعية الخيرية، ومبادئ العمل التعاوني، ومجالات العمل التعاوني.

يشار إلى أن مشروع التعاونيات كوسيلة لتمكين المرأة اقتصادياً يهدف إلى تحسين الأداء الاقتصادي وزيادة دخل الجمعيات التعاونية التي تقودها النساء من خلال توفير الخدمات الاستشارية والدعم الفني، والترويج للتعاونيات كنموذج لإدارة الأعمال بين النساء الرياديات في الأردن في القطاع غير المنظم، بالإضافة إلى مواءمة السياسات والتشريعات الناظمة لقطاع التعاونيات مع أفضل الممارسات الدولية.

لقاء حواري في كلية الحقوق حول التعديلات على قانون محاكم الصلح

نظمت كلية الحقوق في الجامعة الأردنية اليوم لقاء حواريا لطلبتها حول التعديلات التي تمت على قانون محاكم الصلح. وجاء الهدف من تنظيم اللقاء وفقا لعميد الكلية الدكتور أحمد عويدي العبادي الوقوف على الإشكاليات التي رافقت تطبيق قانون محاكم الصلح الجديد لسنة ٢٠١٧.

وتحدث الدكتور عبد الرحمن الذنيبات من ديوان التشريع والرأي عن الأسباب الموجبة لسن قانون محاكم الصلح والتعديلات على اختصاص محاكم الصلح في القضايا المدنية والجزائية والاختصاص المكاني . من جانبها أشارت القاضي في محكمة صلح شمال عمان الدكتورة علياء الذنيبات إلى المعوقات القانونية في تطبيق قانون محاكم الصلح في المسائل المدنية من حيث الاختصاص والإجراءات.عضو مجلس نقابة المحامين الدكتور إياد البطاينة لفت إلى نظرة المحامي كمطبق لقانون محاكم الصلح، موضحا إشكاليات تطبيقه ومدى تعارضه مع القوانين النافذة.

فيما تطرق عميد كلية الدراسات العليا في جامعة العلوم الإسلامية الدكتور أنيس منصور إلى إجراءات التقاضي في المسائل الحقوقية في قانون محاكم الصلح ومعوقات تطبيقها .عضو هيئة التدريس في الكلية الدكتور محمد الفواعرة بين في ورقة قدمها خلال اللقاء إجراءات التقاضي في المسائل الجزائية في قانون محاكم الصلح وما تضمنه من توسع في اختصاص قاضي الصلح جزائيا وغياب دور النيابة العامة في التحقيق ومساواة القانون ما بين الدعويين المدنية والجزائية من حيث الإجراءات وآلية التقاضي وما يشكله ذلك من خطورة على تحقيق العدالة على حساب الإجراءات الشكلية.

خلال ملتقى المبادرة العربية الأكاديمية لمكافحة الفساد في "الأردنية"

خبراء أكاديميون: ضرورة اعتماد منهج لمكافحة الفساد في الجامعات يدرس باللغة العربية

نظمت أجمع نخبة من الخبراء الأكاديميين على ضرورة اعتماد منهج مكافحة الفساد يدرس باللغة العربية في جامعات دول الشرق الأوسط والعالم العربي.وأكدوا خلال ملتقى المبادرة العربية الأكاديمية لمكافحة الفساد الذي نظمه مركز حكم القانون ومكافحة الفساد الإقليمي في الدوحة بالتعاون والشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والجامعة الأردنية، على أن مكافحة الفساد يحتاج إلى إرادة سياسية وتشريعات وتطبيق صحيح لهذه التشريعات ووجود المساءلة التي تضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه الاعتداء على المال العام .

وقال رئيس الجامعة الأردنية الدكتور عبد الكريم القضاة خلال افتتاح فعاليات الملتقى "إن الجامعة أخذت على عاتقها منذ تأسيسها طرح القضايا التي تتجاوز العملية التعليمية في الغرف الصفية، وانعقاد الملتقى في رحاب الجامعة دليل على استمرارها بالشراكة مع الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني المحلية والعربية والإقليمية لتبادل الأفكار والتشاور في القضايا المشتركة الراهنة.وتابع قائلا" ننتظر من الخبراء والمتخصصيين المشاركين مناقشة السبل والآليات التي ينبغي تفعيلها لمكافحة الفساد في العالم العربي، في إطار جهود المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد، واتفاقية الأمم المتحدة التي تشكل أول آلية لمكافحة الفساد.وزاد القضاة أنه وفي فضاء الجامعة تتوفر بيئة ملائمة للنقاش حول إشكالية الفساد، والتبادل المثمر الفعال بين الأساتذة والطلبة لتكوين أطر متخصصة في القضاء على هذه الظاهرة، من خلال تعزيز مفهوم العدالة والمساواة ومحاربة الأفكار المتطرفة التي قد تؤدي إلى الفساد بصوره المتعددة.

وأكد مدير مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة في دول مجلس التعاون الخليجي القاضي الدكتور حاتم علي أن الملتقى جاء لخلق ثقافة جديدة بمشاركة نخبة من الأكاديميين لمكافحة آفة الفساد ودعم النزاهة والشفافية لمواجهته.وفي السياق لفت عميد كلية الحقوق في الجامعة الأردنية الدكتور أحمد علي العويدي إلى أن آفة الفساد بصورها المتعددة تفتك باقتصاد بلدان العالم وبنيانه، فلا بد من مكافحته.وقال "إن الأردن كان ولا يزال سباقا في مكافحة الفساد بتوجيهات من جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، من خلال توقيع الاتفاقيات الدولية والعربية التي تناهض الفساد."وكشف العويدي أن الكلية بصدد إدراج مادة "مكافحة الفساد" على خطة كلية الحقوق وترجمتها على أرض الواقع لتكون ضمن رسالة الجامعة في خدمة المجتمع والانفتاح على المجتمع المحلي بالتعاون مع كافة الجهات المختصة لتحقيق الرسالة المطلوبة بهذا الشأن.وبين المنسق العام للمبادرة العربية الأكاديمية لمكافحة الفساد وأستاذ القانون الجنائي في قطر الدكتور أنور مساعدة أن المبادرة تهدف إلى تعميق دور أساتذة الجامعات في نشر الوعي بمكافحة الفساد وتكريس دولة القانون وخلق المواطن الملتزم بالقانون الذي يحترم المال العام ولا يتجرأ عليه.ونوه المساعدة أن المبادرة الأكاديمية تشكل خطوة متقدمة ومهمة في سبيل خلق دولة القانون عن طريق الطالب الجامعي وبالتالي المواطن الملتزم بثقافة مكافحة الفساد والقادر على نشر هذه الثقافة بين أقرانه في المجتمع وحتى ضمن أفراد عائلته، بهدف الحفاظ على المال العام ومقدرات الشعوب التي استنزفها الفساد وحرمت الفرد من أدنى مقومات الخدمات والحقوق الأساسية التي تقدم له مثل حقه بالعمل وحقه بالصحة وحقه في الغذاء وحقه في العيش الكريم.

كلية الحقوق
SCHOOL OF LAW

بدوره أوضح ممثل مركز حكم القانون ومكافحة الفساد في قطر سالم الحرمي أن مكافحة الفساد هي أحد التحديات الأكثر إلحاحا التي يتعين على الدول والمنظمات التعامل معها، ومعالجتها تتطلب اتباع نهج متعدد التخصصات يشمل هيئات أخرى مثل المنظمات الحكومية والمجتمع المدني كالجامعات والمراكز التعليمية، لهذا ارتأى مركز حكم القانون عقد المبادرات التي من شانها زيادة الوعي المجتمعي لمحاربة هذه الآفة بمشاركة المسؤولين والأكاديميين وصناع قرار.ويتناول الملتقى الذي يستمر يومين بمشاركة ٦٠ خبيرا من دول قطر، والمغرب، وموريتانيا، والكويت، وسلطنه عمان، والجزائر، وتونس، وفلسطين، والعراق، إلى جانب الأردن، أربع جلسات.

وتضمنت جلسات اليوم الأول أوراق عمل عن "الوسائل القانونية لمكافحة الفساد"، و"تجارب عربية في مكافحة الفساد."وتسلط جلسات اليوم الثاني من الملتقى الضوء على "تجارب أكاديمية لتدريس مقرر خاص بمكافحة الفساد"، و"دور المؤسسات التعليمية في مكافحة الفساد."يشار إلى أن المبادرة العربية الأكاديمية لمكافحة الفساد ليست مبادرة تحقيقية ولا سياسية ولا جنائية ولا قضائية، وإنما هي مبادرة أكاديمية بحتة تركز على دور الأستاذ الجامعي في تدريس مقررات مكافحة الفساد وفي أفضل الأدوات وعلى دوره في نشر الوعي في مكافحة الفساد، ويشارك في المبادرة ما يزيد على ٣٣٠ خبيراً وأستاذاً جامعياً في الوطن العربي.

لقاء مفتوح

عقد الأستاذ الدكتور عميد كلية الحقوق / الأستاذ الدكتور أحمد علي العويدي بحضور مساعد العميد لشؤون الطلبة ومساعد العميد لشؤون التطوير والجودة لقاء مفتوح مع طلبة كلية الحقوق في مدرج سمير شما ، حيث نوقش في اللقاء موضوع إنشاء الملتقى القانوني لكلية الحقوق بمشاركة أكاديميين ومحامين وخبراء قانونين وطلبة.

وكذلك تم التركيز على مشاركة الطلبة في الأنشطة والفعاليات الطلابية في الكلية وفي الجامعة وقد دار بعد ذلك نقاش موسع مع الطلبة حول القضايا والشؤون الطلابية وفي ختام اللقاء تم التأكيد على ضرورة عقد لقاءات دورية مع الطلبة.

ورشة تدريبية حول التحقيق في قضايا جرائم الحاسوب

نظمت منسقة محلية لـ FORC في الجامعة الأردنية الدكتورة لينا شبيب ورشة عمل تدريبية حول التحقيق في قضايا جرائم الحاسوب ، وعقدت ورشة العمل في الجامعة الأردنية في ٣ أبريل ٢٠١٩ بالتعاون مع :

- المدعي العام / المجلس القضائي.
- وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية / إدارة البحث الجنائية.

تم ربط هذا التدريب مع برنامج العيادات القانونية في كلية الحقوق.

Short Overview:

A training workshop on Case studies in Cyber-Crimes was organized by FORC local coordinator at the University of Jordan Dr. Lina Shabeeb, the workshop was held at the University of Jordan 3rd April, 2019 in cooperation with;

- The Public Prosecutor/ the Judicial Council.
- The Unit for Combating Cyber Crimes/ the Criminal Investigation Department.

Dr. Lina Shabeeb, the local coordinator for FORC project at the University of Jordan, Introduced the students to FORC and the objectives for students training where the training was attended by both law and IT students.

Dr. Amal Abu anzeh, an Assistant Professor at the School of law, gave the students a lecture on the Cyber-crimes in Penal Code and Cyber-Crime Law No. 27 / 2015 with the help of Mrs. Ameera Alqinna who is a practicing lawyer.

A lecture on Criminal investigation and evidence collecting in cyber law cases followed by an open discussion was presented by Major Raed Tarazi from The Unit for Combating Cyber Crimes.

The final session was conducted by Mr. Rami Al-Tarawneh, a Judge and Public Prosecutor, who presented cyber law cases and how they can be referred to courts.

This training was linked with the Legal Clinics (LC) program at the School of Law.

The LC program is delivered each semester for a group of undergraduates, where x-clinicians and postgraduates assist in student training. The program has three phases: education, capacity building and training and raising public awareness.

- In the education phase, student get educated by law professors on the topic, cybercrimes and cyber laws. Then they learn the practical side of the topic by field workers, in this case: the Unit for Cyber-Crimes Combatment and the Criminal Investigation Department, in Jordan the person who works as a Public Prosecutor is a Judge, hence, students get to be informed on both parts, the referral procedure to the judicial system and how the case is heard before a criminal court.

Students also get educated on issues relating to private law, especially IP laws, regarding digital transaction and cyber related contracts and legal affairs.

- In the capacity building phase, students get a training on several issues, mainly presentation skills and public speaking skills, they also get trained on time management, body language, power point preparation, adaptation … etc.
- After the initial training session, students prepare a draft power point presentation on the topic, which is revised several times by the trainers, they also train amongst each other on their presentations, before they are able to go to schools to deliver their presentations.
- In the public awareness phase, students go to public (sometimes private) schools to give public awareness lectures on the topic. The target group in most of the cases are grade 10 pupils. Each semester, LCs conduct 16 to 20 presentation at different public schools all over Jordan, covering even the most remote areas (Mafraq, Aqaba, Tafila, Jerash, Dead Sea, Amman… etc.), in each visit, the LC manager arranges with the Ministry of Education to visit two main schools of the targeted region, one boys school and one girls school.
-

F RC
Case Studies in Cyber-Crimes
Training Workshop

F RC
FTK

F RC

ورشة تدريبية حول التوعية العامة حول
الجرائم الالكترونية في القوانين الأردنية

نظمت منسقة محلية لـ FORC في الجامعة الأردنية د. لينا شبيب ورشة عمل تدريبية حول التوعية العامة حول الجرائم الإلكترونية في القوانين الأردنية ، وعقدت ورشة العمل في الجامعة الأردنية في الأول من ديسمبر ٢٠١٨ بالتعاون مع :

- المدعي العام / المجلس القضائي.
- وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية / البحث الجنائي.
- مركز العدل للمساعدة القانونية.

تم ربط هذا التدريب مع برنامج العيادات القانونية في كلية الحقوق.

Short Overview:

A training workshop on Public Awareness on Cyber-Crimes in The Jordanian Laws was organized by FORC local coordinator at the University of Jordan Dr. Lina Shabeeb, the workshop was held at the University of Jordan 1st December, 2018 in cooperation with;

- The Public Prosecutor/ the Judicial Council.
- The Unit for Combating Cyber Crimes/ the Criminal Investigation Department.
- Justice Center for Legal Aid.

This training was linked with the Legal Clinics (LC) program at the School of Law.
Legal clinics is a street law clinic (i.e. raising the public awareness), where students get educated about contemporary legal issues that concern the larger society, and assist in its dissemination to the public through public awareness sessions. Legal clinics have three important components: the classroom component (law and IT students), education component (the topic addressed by the clinic should be part of the learning process, cognitive and skills) and the society component (where the clinic should provide community services free of charge).

The LC program started at the School of Law since 2008, it covers many topics that concern the day-to-day life of the public, topics include issues relating – but not limited – to: refugees' legal status in Jordan, human trafficking, women and children rights (with special attention to young marriages), fundamental and constitutional rights, labor laws and laborers' rights and cyber law and cybercrimes in Jordan.
The LC program is delivered each semester for a group of undergraduates, where x-clinicians and postgraduates assist in student training. The program has three phases: education, capacity building and training and raising public awareness.

- In the education phase, student get educated by law professors on the topic, cybercrimes and cyber laws. Then they learn the practical side of the topic by field workers, in this case: the Unit for Cyber-Crimes Combatment and the Criminal Investigation Department, in Jordan the person who works as a Public Prosecutor is a Judge, hence, students get to be informed on both parts, the referral procedure to the judicial system and how the case is heard before a criminal court.
  Students also get educated on issues relating to private law, especially IP laws, regarding digital transaction and cyber related contracts and legal affairs.
- In the capacity building phase, students get a training on several issues, mainly presentation skills and public speaking skills, they also get trained on time management, body language, power point preparation, adaptation … etc.
- After the initial training session, students prepare a draft power point presentation on the topic, which is revised several times by the trainers, they also train amongst each other on their presentations, before they are able to go to schools to deliver their presentations.
- In the public awareness phase, students go to public (sometimes private) schools to give public awareness lectures on the topic. The target group in most of the cases are grade 10 pupils. Each semester, LCs conduct 16 to 20 presentation at different public schools all over Jordan, covering even the most remote areas (Mafraq, Aqaba, Tafila, Jerash, Dead Sea, Amman… etc.), in each visit, the LC manager arranges with the Ministry of Education to visit two main schools of the targeted region, one boys school and one girls school.

ندوة بعنوان حقوق المرأة

استضاف مركز دراسات المرأة بالتعاون مع كلية الحقوق في الجامعة الأردنية رئيس المركز العربي لحقوق الإنسان والسلام الدولي الدكتور محمود صباح الشمري في لقاء للحديث عن حقوق المرأة.

وهدف اللقاء بحسب مديرة مركز دراسات المرأة الدكتورة عبير دبابنة إلى رفع الوعي لدى الطلبة بحقوق المرأة وتفعيل مشاركتهم في المضي قدما نحو التنمية وتعزيز حقوق الإنسان، مشيرة إلى دور الأردن التقدمي في مناصرة حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق المرأة بشكل خاص.

وقالت إن الأردن أو من وقع وصادق على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وقد راجعت تشريعاتها بشكل جاد للمواءمة بينها وبين التشريعات الدولية فيما يتعلق بحقوق الإنسان بشكل عام وحقوق المرأة بشكل خاص.

وتناول الشمري في الندوة الحديث عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتي تم عقدها في الأمم المتحدة، لما يشكله التمييز ضد المرأة من انتهاك لمبادئ المساواة في الحقوق واحترام كرامة الإنسان، ويعد عقبة أمام مشاركتها مع الرجل في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ويعيق نمو رخاء المجتمع والأسرة ويزيد من صعوبة التنمية الكاملة لإمكانات المرأة في خدمة بلدها والبشرية.

لقاء حواري لكلية الحقوق ضم العمداء وأعضاء الهيئة التدريسية السابقين في كلية الحقوق

أقام الأستاذ الدكتور أحمد علي العويدي /عميد كلية الحقوق عشاء بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١١ في مطعم الجامعة حضره معالي وزير العدل وعطوفة رئيس الجامعة وعمداء الكلية السابقين وممثلي الاتحاد من كلية الحقوق ، وقد دار في اللقاء حوار واسع حول الكلية والعمل على تطويرها .

إلى خريجي كلية الحقوق

فيسرني أن أتقدم إليكم وإلى ذويكم بالتهنئة والمباركة وأنتم تعتلون اليوم منصة التخريج؛ لتتوجوا ثمرة جهدكم وبذلكم ومسيرتكم الأكاديمية، فبكم وبزملائكم تستمر المسيرة ويعلو البنيان.

أبنائي...

وأنتم تنتقلون مع بزوغ فجر هذا اليوم من مرحلة التعليم والإعداد، إلى مرحلة العمل والدفاع عن الحقوق والحريات وفق أحكام القانون؛ فإنه يطيب لي أن أقول لكم :

١- أنتم حماة القانون فدافعوا عنه واحرصوا على حسن تطبيقه بعدالة، وإعمال مبدأ سيادة القانون التي أكد عليها جلالة الملك المعظم في ورقته النقاشية السادسة التي تشكل مع باقي الأوراق النقاشية لجلالته مرجعية يجب العمل وفقها، بما تضمنته من قيم سامية ومُثل عليا.

٢- يغلب أن تكون وجهتكم القضاء أو المحاماة أو أعمال أخرى تتعلق بتطبيق القانون، وجميعها أعمال على درجة عالية من الأهمية، لأنها تتعلق بحقوق الناس وتطبيق أحكام القانون بحقهم، الأمر الذي قد يستوجب عقوبات سالبة للحرية أو الإعدام، وفي مجال الحقوق قد يكون الحكم بمبالغ طائلة قد تصل الملايين؛ وهذا يعني الحرص والفهم والدقة في تطبيق أحكام القانون وأن تبرّوا بالقسم والعهد ، فلا نظلم بريئا، لأنكم تعلمتم أن ينجو (٥٠) مجرما من العقاب، خير من أن يعاقب بريء واحد.

٣-رحلة التعلم لا تتوقف عند مرحلة دراسية أو عمرية بعينها، ولا بدّ من مواكبة كافة الدراسات والأبحاث القانونية، والاطلاع على كافة التعديلات التشريعية للعمل على تطبيقها، والمساهمة في إرساء قواعد العدالة والإنصاف.

٤- الارتقاء بلغة الحوار وقبول الرأي والرأي الآخر، يجب أن تكون لكم منهج حياة، وطريقة عمل وممارسة، فلا يستطيع شخص أيّاً كان أن يزعم بأنه يحوز الحقيقة والمعرفة دون سواه، وأنه صاحب القول الذي لا يأتيه الباطل، ولا يشوبه الخطأ، ولا يكتنفه النقص، ولا يحيطه الغموض، وأن قوله لا قبله ولا بعده، فإذا صادفكم مثل ذلك، فاعرضوا عن الحوار معه؛ لأن في ذلك مضيعة للوقت، وإنقاص للقدر، وذهاب للعقل.

٥- كونوا القدوة والمثل في تطبيق القانون، وساهموا في نشر الوعي القانوني في محاولة للتصدي لكثير من المشاكل التي تواجه المجتمع، مثل ظاهرة إطلاق العيارات النارية، ومخالفات السير، والعنف المجتمعي، وغيرهامن الجرائم، وما ينجم عن ذلك من إضرار في الأرواح والممتلكات.

٦- لقد شهد العالم ثورة كبيرة في وسائل التواصل الاجتماعي، والأصل أن تكون هذه الوسائل لخدمة البشرية وتقديم كل ما هو مفيد للإنسانية والعالم، إلا أننا نواجه تحديا كبيراً في سوء استخدامها من قبل بعض الأشخاص تصريحاً أو تلميحاً، وما يشكل ذلك من إساءة للآخرين وقدح في كراماتهم، واغتيال لشخصياتهم وتدخل في خصوصياتهم، مما يؤثر سلباً على بنيان المجتمع ويفقده المودة والرحمة والتعاطف والسكينة والأمن، ويمسُّ بقيم تربينا عليها، وأسهمت في بناء المجتمع وقيمه المتمثلة في حسن الجوار والنخوة والأصالة والمحبة، ليحل محلها مجتمع الكراهية والبغضاء وانتشار الجريمة وفساد العلاقات. وقد تنبه جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين لهذه المشكلة، وتحدث عنها في مقالة له بعنوان " منصّات التواصل أم التناحر الاجتماعي؟ "؛ لذا تصبح مسؤوليتكم كبيرة في نشر ثقافة العدالة، والتوعية من مخاطر هذه الوسائل، وما ينتج عن استخدامها من جرائم. وإن صمت بعضهم عن ما يكتب ويقال ويشاع لا يعني القبول به؛ وبأنها أصبحت فعلاً مشروعاً.

٧- إن هذا الحمى العربي الهاشمي موئل الأحرار، ووارث النهضة العربية الكبرى، قدّم للأمة العربية أكثر مما يحتمل ويستطيع، فكان دوماً بموقفه الرسمي والشعبي محط الأمل ومعقد الرجاء، وطناً في حجم بعض الورد في حواضره وأريافه وبواديه ومخيماته، وإنه الأجمل بصحرائه وسهوله وجباله بدحنونه وغاباته بشيحه وقيصومه، يستحق أن نعشقه كما عشق الآخرون أوطانهم، وأن ننهض به بما يليق به وبنا. ومن حقه أن نكون الأوفياء له بالحفاظ على مقدراته، وأن نعمل كُلّاً في موقعه بتقديم الأفضل والأسمى والأجمل له.

والله ولي التوفيق.

كلية الحقوق
SCHOOL OF LAW